

تصريح من الحكومة الاسبانية
يعلن عزم اسبانيا على إنهاء وجودها
في الصحراء المغربية المحتلة

تلقت الحكومة جملة معلومات من رئاسة الحكومة والشؤون الخارجية والسلاح البري حول الوضع في اقليم الصحراء، ودرست هذه المعلومات في مجموعها انطلاقاً من الآفاق الخاصة هذه الوزارات، كما اطلعت أيضاً على الزيارة التي أنجزتها بعثة الأمم المتحدة التي استقبلت بعد ظهر يوم 21 ماي إثر عودتها إلى مدريد من طرف رئيس الحكومة.

ومن خلال هذه المعلومات وطبقاً للسياسة المحافظ عليها تقليدياً من طرف اسبانيا فإن الحكومة ترغب في أن تكرر أمام الرأي العام ما يلي :

1) إن اسبانيا لا تدعي بأي حال من الأحوال تمديد وجودها في الصحراء، وأنها لم تفكر مطلقاً في استخلاص أية فائدة ذات صبغة سياسية أو مادية دفعتها إلى القيام بأفضل ما يمكن بواجباتها إزاءها وإزاء سكانها الأصليين.

2) وسيراً على هذا السبيل الذي لا تناقضَ فيه، قبلت قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى تطبيق سياسة تقرير المصير في الصحراء، فتوصلت إلى حد تحديد أجل للقيام باستفتاء في هذا الصدد.

3) وفي هذا الوضع واحتفاظاً بوجهات نظرها فيما يتعلق بكل مطلب اقليمي في الصحراء من جانب دول أخرى فإن اسبانيا — الراغبة إلى أقصى حد في عدم خلق أية صعوبات أمام أية محاولة للتعاون الدولي — لم تعارض في الطلب الذي صادقت عليه الأمم المتحدة والقاضي بطلب رأي ذي صبغة استشارية من محكمة لاهاي، ومع شعورها بأن تكوين هذا الرأي يشكل تأخيراً هاماً لمخططاتها الخاصة يكون من عواقبه تمديدُ وجودها ومسؤولياتها في الاقليم المذكور إلى ما بعد الأجل المقرر.

4) وفي هذا الأثناء يسيرُ الوضع في الصحراء نحو التدهور تدريجياً وذلك بسبب التوترات والغموض وعدم الاطمئنان الذي وقع خلال الأسابيع الأخيرة ولأسباب مختلفة جداً خالقاً بذلك على كل حال في الاقليم أوضاعاً نفسية توحى بشكل واضح بأنها لفائدة استقلال هذا الأخير.

وهذا الوضع الذي يمس السكان المدنيين الاسبانيين، قد عمل في نفس الوقت على إبراز روح الامتثال العالية والاعداد والوطنية لقواتنا المسلحة المرابطة هناك.

5) اعتباراً لكل ما ذكر أعلاه :

تؤكد الحكومة الاسبانية رغبتها في الامتثال للقرارات التي صادقت عليها الأمم المتحدة وتصرح في نفس الوقت بعرض في تسليم سيادة اقليم الصحراء في أقرب أجل ممكن وبشكل وطريقة تلائم بصفة أفضل سكانها وترضى في حالة الضرورة كل مطمح شرعي للأقطار المعنية بهذه المنطقة دون المساس بالدفاع عن مصالحها في هذا الاقليم وبطرق القانون الدولي وفي إطاره، ولهذا الغرض بدأت مساعي في هذا الشأن أمام مجالس الكورتيس الاسبانية.



وفي نفس الوقت تلاحظ الحكومة الاسبانية أنه إذا ما تأخرت إمكانية تحقيق تسليم السيادة لظروف خارجة عن إرادتها بشكل يضر ضرراً خطيراً بالوجود الاسباني في الصحراء، فإنها تحتفظ بحقها باستعمال تسليم السلطات واضعة بصفة نهائية حداً لوجودها في الاقليم المذكور مع إشعار الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

صدر بمدريد

الأحد 12 جمادى الأولى 1395 — 24 مايو 1975